

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-264357

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 264357

المقامة

المستأنف

من / المتهم

المستأنف ضدها

ضد / النيابة العامة

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 17/09/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

رئيساً	الأستاذ/ ...
عضوأ	الأستاذ/ ...
عضوأ	الدكتور/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من المستأنف - أصالة عن نفسه - /، هوية وطنية رقم (...), على القرار الابتدائي رقم (CSR-2023-161129) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي: "1- إدانة المدعى عليهما/، سعودي الجنسية، هوية رقم (...), و....، سعودي الجنسية، هوية رقم (...), بالتضامن حضورياً بالتهريب الجمركي. 2- إلزامه بغرامة جمركية تعادل الرسوم الجمركية المتوجبة على السجائر مبلغًا وقدره (11,200) إحدى عشر ألفاً ومائتان ريالاً. 3- مصادرة كمية (السجائر) المضبوطة محل التهريب. 4- عدم اختصاص اللجنة بالنظر في الدعوى المقامة ضد/، سعودي الجنسية، هوية رقم (...), و....، سعودي الجنسية، هوية رقم (...), بشأن تهريب كمية الألعاب النارية المضبوطة معه لانعداد الاختصاص في نظر قضايا تهريب المفرقعات وتطبيق العقوبات المقررة عليها لديوان المظالم وفقاً لنظام المتفجرات والمفرقعات المشار إليه في أسباب هذا القرار.".

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 25/03/1447هـ، الموافق 17/09/2025م، وفي تمام الساعة (15:02)، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (-CSR-2023-161129) وتاريخ 14/08/2023م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-264357

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 264357

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 14/11/1423هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إن الثابت من خلال ملف الدعوى أنه جرى التبليغ بالقرار الابتدائي بتاريخ 24/10/2023م وتم تقديم الاستئناف على القرار بتاريخ 11/05/2025م، وعليه فإن تقديم طلب استئنافه لم يتم خلال المدة النظامية، وحيث جاء تقديم الاستئناف بعد فوات الأجل النظامي المحدد وفقاً للمادة (34) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية والتي نصت على أنه: " دون إخلال بما ورد في الفقرة (2) من المادة (الثالثة والثلاثين) من القواعد يُقدم طلب الاستئناف خلال مدة (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة، ..."; الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف غير مستوفٍ للشروط الشكلية لتقديمه بعد فوات المدة النظامية المقررة لإجرائه، عليه خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.